



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي

تحت عنوان :

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري البيني اختبار ظاهرة
J_CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين خلال الفترة 1992-2017م

إعداد الطلبة :

- ❖ سعيد عبد النور
- ❖ داودي ربيع
- ❖ حبشي النوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عدنان محيريق	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د. عمر عطالله	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا
د. رياض رمي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مساعد مشرف
أ.د محمد الناصر حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019م

1. باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري ولقد توصلنا من خلالها الى ان التغييرات التي شهدتها الدينار الجزائري لم يكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني باستخدام نظرية J-CURVE خاصة فيما يخص الصادرات اذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر الى ارتفاع البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات الأخرى خارج المحروقات. اما فيما يخص الواردات فلم تتأثر والملاحظ ان قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، كما أن هذه التغييرات التي مست سعر صرف الدينار أدت أيضا الى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي والتي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر.

ومنه يمكن القول أن معطياتنا لا تتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

• الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف – الميزان التجاري -نظرية J-CURVE-الاقتصاد القياسي – الجزائر.

2. باللغة الانجليزية:

This study aims to know the effect of fluctuations in exchange rates on the Algerian trade Balance in the period (1990-2014). The study found that changes in the Algerian dinar has not Had positive results on the domestic economy, especially as regards exports. The increase in Revenue is Algeria because of the rising oil prices in the request. But there is no change of Calaire as regards the import. Note that the value of imports increased and this is due to the Increase in domestic demand for foreign products. The changes that have affected the exchange Rate of the dinar has also led to the appearance of the parallel market which affected aggressively The national economy.

We can say that our data do not correspond to the reality of the Algerian econom.

• Keywords

Exchange rate - Trade balance -Theory J-CURVE -Econometrics – Algerian

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل
المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام
مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،
أبي الغالي على قلبي أطلال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني
حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة
في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أُمِّي أعز ملاك على
القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع ليكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخواتي
وأخوتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: ريمي رياض والدكتور عطاء الله عمر اللذان كلما
تظلمت الطريق

أمامي لجأت إليهما فأناهما لي وكما دب اليأس في نفسي زرعاً في الأمل لأسير قدما وكما
سألت عن معرفة زوداني بها وكما طلبت كمية من وقتهما الثمين وفراهم لي بالرغم من
مسؤولياتهما المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية؛
وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في
أشياء أخرى...

قال الله تعالى: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم..."

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

سعيد عبد النور، داودي ربيع، حبشي النوى



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	الشكر
أ.ب	قائمة المحتويات
ت	قائمة الجداول
ث	قائمة الأشكال
3-1	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري بين سعر الصرف والميزان التجاري	
4	تمهيد الفصل
4	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
4	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
5	المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف
8	المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف
12	المبحث الثاني: عموميات على الميزان التجاري
12	المطلب الأول: تعاريف الميزان التجاري
13	المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري
15	المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري
16	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
16	المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الواردات
17	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الصادرات
21	المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري
23	المطلب الرابع: ظاهرة J-CURVE
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة J-CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين.	
26	تمهيد الفصل
27	المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع إشكاليات البحث منها
27	المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية
29	المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية.
31	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

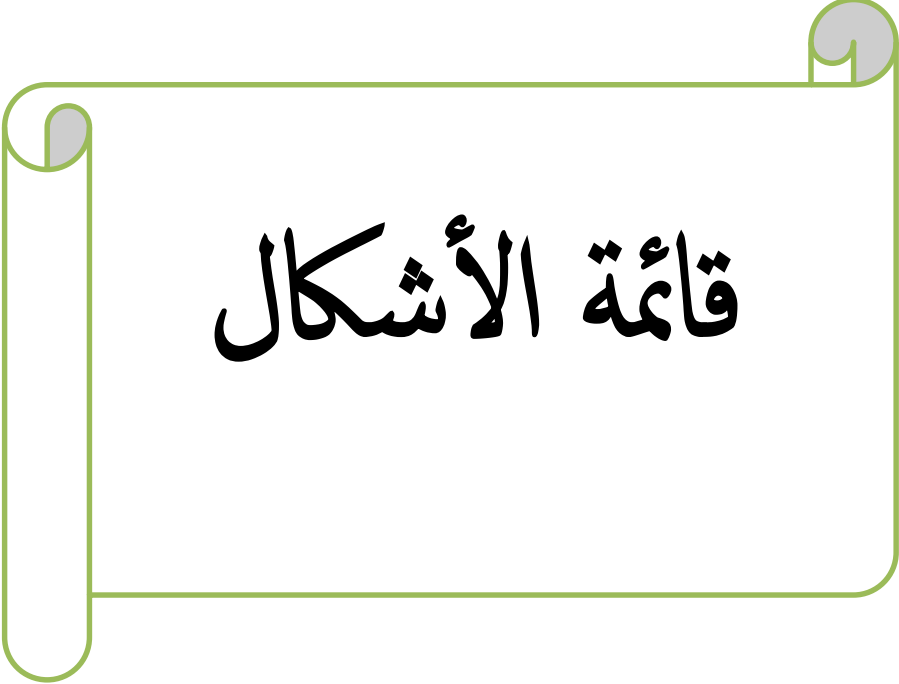
قائمة المحتويات

32	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر
32	المطلب الأول: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري
34	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري
38	المبحث الثالث: عرض وتحليل أثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة J-CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين
38	المطلب الأول: وصف بيانات ومتغيرات النموذج
39	المطلب الثاني: تقدير النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل
51	خلاصة المبحث
52	خلاصة الفصل الثاني
53	خاتمة
55	قائمة مراجع
57	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للواردات (1992-2014)	31
(2)	تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التقديرات الثابتة	41



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
(01)	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات.	17
(02)	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات.	19
(03)	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر GDPi	35
(04)	تقدير نموذج الانحدار التجميعي.	36
(05)	اختبار فيشر لوجود آثار ثابتة.	37
(06)	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.	38
(07)	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.	39
(08)	اختبار Hausman Test	40
(09)	تقدير نموذج الانحدار التأثيرات التجميعية عبر الزمن.	43
(10)	تقدير نموذج الانحدار التأثيرات العشوائية عبر الزمن.	44



مقدمة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت إلى ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز و التوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:
ما هو أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري البيني في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)؟
وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هو واقع واتجاهات سعر الصرف في الجزائر؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟
- ما هي آليات معالجة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

2- فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي:
- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري أي توجد علاقة في المدى الطويل.
- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

3- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و ابرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

4 - أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:
- الحرص على دراسة وفهم سعر صرف العملة في الجزائر و أثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري و أثره على المستوى العام للأسعار.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي.

- الرغبة في دراسة والبحث في هذا الموضوع.

5- منهجية الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والاعتماد على ظاهرة J-CURVE وعلى بعض الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال الدراسة القياسية وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر و المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و بالاعتماد على برنامج Eviews-9 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري.

6- هيكل البحث:

لإنجاز هذا الموضوع و للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين، تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

تم صياغة الفصل الأول من البحث كمدخل للأساسيات ومفاهيم عن سعر الصرف والميزان التجاري حيث تطرقنا في العنصر الأول الخاص بأسعار الصرف والميزان التجاري الى الإلمام بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بكل من سعر الصرف والميزان التجاري وكذا أنواع سعر الصرف ووظائفه، وكذا أقسام الميزان التجاري وأهميته.

أما العنصر الثاني فتناولنا فيه العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وذلك من خلال التطرق تأثير سعر الصرف على الواردات وكذا تأثير سعر الصرف على الصادرات وختمنا الفصل بأثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

أما الفصل الثاني والذي يختص بالدراسة القياسية التحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري لاختبار ظاهرة J-GURVE للجزائر مع اهم شركائها، ففي العنصر الأول نتطرق لدراسة تحليلية لتطور أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر، اما العنصر الثاني فيتضمن عرض وتحليل أثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة J-CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1992-2017) من خلال صياغة نموذج قياسي يضم متغيرات كل من سعر الصرف والميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي، وأخيرا نتناول بعض من الدراسات السابقة (العربية -الأجنبية)

الفصل الأول:

الإطار النظري بين سعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للاقتصاد فهو يكشف عن القدر الإنتاجية والتنافسية للدول من خلال الصادرات ومدى التبعية أو الاستقلالية الاقتصادية من خلال الواردات. لكن الميزان التجاري لا يتأثر فقط بمناخ الأعمال بل بعوامل أخرى من أهمها سعر الصرف، فهذا الأخير يلعب دوراً مهماً في دفع تلك التنافسية أو تقليص الفاتورة من خلال ما يعرف بتخفيض العملة وفق ما يعرف بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner نسبة للباحثين الفرد مارشال (1842-1924) (وإبأ ليرنر 1903-1982) الذين اكتشفوا هذه النظرية بطريقة مستقلة.

يذهب تحقق هذا الشرط إلى أن تخفيض العملة يحسن من أداء الميزان التجاري في حالة تجاوز مجموع مرونة كل من الصادرات والواردات قيمة الواحد، حيث يأخذ هذا الأسلوب شكل منحني لبالغة الفرنسية كونه يفترض أن الجزء النازل من الحرف اللاتيني يمثل التأثير السلبي للميزان التجاري المتمثل في انخفاض الكميات المصدرة، وزيادة المستوردات جراء تخفيض العملة في الأجل القصير، لكن سرعان ما يتحول الانخفاض إلى تصاعد في الحرف اللاتيني لفي الأجل الطويل كاستجابة متزايدة للكميات مما يحسن الميزان التجاري.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتها دون أن تستطیع إعطاء تفسير حقيقي ومحدد لهذا التغير.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

تسهل عملية تبادل العملات قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، والتي تتم وفق معدل للتبادل يتحدد وفق العرض والطلب وأما بتدخل السلطات النقدية ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

التعريف الأول: هو سعر الصرف أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملية معينة للحصول على وحدة واحدة من عملية أجنبية.¹

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه "عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية" إذن هو يربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.²

¹ - بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص3
² ، بمرادن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي دراسة قياسية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 ص6

الفصل الأول الإطار النظري

التعريف الثالث: ويعرف أنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.¹

المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف

أولاً: أنواع سعر الصرف

كون سعر الصرف هو عملة من العملات ويتأثر بتلاقي العرض والطلب وعليه فإننا نميز بين عدة أنواع من سعر الصرف ونذكر:

1-سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، وينقسم الى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.²

2-سعر الصرف الحقيقي:

ان أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.³

ويمكن التعبير مثلاً عن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستخدام الصيغة الرياضية التالية:⁴

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/PUSA} = \frac{TCN.PUSA}{Pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص103

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص104.

³ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010، ص67.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص104

TCN: سعر الصرف الاسمي.

PUSA: مؤشر الأسعار بأمريكا.

PDZ: مؤشر الأسعار بالجزائر.

PUSA/1: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/PDZ: القوة الشرائية للدولار في الجزائر.

3- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات.

Hirsch و Higgins ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل :

سنة 1970 والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل، بالإضافة الى أعمال كل من ARTUS و Rhomborg سنة 1973، حيث يقيس هذا المؤشر تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة.¹

فهو بذلك يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من العملات في فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية.

ويعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد (MERM) Multilateral exchange rate model من بين أهم تطويرات سعر الصرف الفعلي الاسمي والذي يعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة، وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاثة عناصر ينبغي الإحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي:²

- درجة التكيف في التكاليف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان، 2011، ص29.

² نفس المرجع، ص30

- سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية ولذلك فحسابه يحتاج الى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول محل الاهتمام بحيث يتم تحويل أسعار الصرف الاسمية الى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول الى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.¹

ثانيا: وظائف سعر الصرف

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي:²

1- الوظيفة القياسية:

يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والاسعار العالمية.

2- الوظيفة التطويرية:

وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب اخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3- الوظيفة التوزيعية:

وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول.

¹ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.
² عرفان تقي الحسيني، التمويل، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 2، 2002، ص 149-150.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول والتي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، الأمر الذي أدى الى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف، فخرج الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل بنظريته " تعادل القوة الشرائية".

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

تشير هذه النظرية الى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها الى عملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.¹

حيث تفترض النظرية اهمال نفقة المعاملات، والفروق الضريبية والقيود على التجارة وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجاه فيها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في لدولتين بعد تحويل أسعارها الى عملة مشتركة.

ثانياً: نظرية ميزان المدفوعات

يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية الى الاقتصادي جون مينارد كينز، والذي يعتبر أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة.²

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. وبذلك تركز هذه النظرية على الأسس التالية:³

¹مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص129.

²نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007، ص125.

³عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، 2006، ص 103.

الفصل الأول.....الإطار النظري

- بعد وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر وفقا لقوى العرض والطلب.

- ان ميزان المدفوعات هو متغير مستقل وأن سعر الصرف هو متغير تابع.

الا أنه يؤخذ على هذه النظرية ما يلي:¹

- هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال تأثير كل من الواردات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، كذلك فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيضها يؤثر بشكل واضح في الواردات والصادرات.

- ان ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية وهذا يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الاجل، باعتبارها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.

- تحتاج نظرية ميزان المدفوعات الى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة من الانسجام بين القيمة الخارجية وقيمتها الداخلية.

ثالثا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الفائدة المحلية والأجنبية وكذلك التغيرات في السعر الصرف الآني والآجل، وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال بمعدل فائدة أعلى من ذلك السائد في السوق المحلي لتتن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.

فحسب هذه النظرية عند توظيف مبلغ من المال M في السوق المحلي لمدة سنة مثلا، يحصل المستثمر في نهاية التوظيف على $M(1+i)$ ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال الى عملة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i^* وإعادة بيعها لأجل الحصول على المبلغ بالعملة المحلية.

¹عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، 2006، ص 105

ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:¹

$$M(1 + i_D) = \frac{M}{CC} (1 + i_f) \cdot CT$$

حيث أن CC : سعر الصرف الآني

CT : سعر الصرف الآجل.

وبذلك فإن :

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + i_D}{1 + i_f}$$

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_f} - 1$$

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D - i_f}{1 + i_f}$$

وإذا كانت i_f صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_f$$

وبذلك تساعد هذه في عملية ربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف الأجنبية.

رابعاً: نظرية الكمية

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وإلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الإستيراد وتخفيض الصادرات ويقابله إرتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين

¹سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2008، ص159-160

المحليين، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.¹

خامسا: نظرية كفاءة السوق²

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم... إلخ، وفي السوق كفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الاتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

-تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

-التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني(نقد).

-لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

¹ - محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 11.

² - لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 122.

المبحث الثاني: عموميات على الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري الأداة التي تمكن الدولة من قياس مدى انخراط اقتصادها في الاقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين، من ناحية الجانب السلعي أي التجارة المنظورة ومن ناحية الخدمات أي التجارة غير المنظورة ويتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حالته أو تؤثر عليه بالسلب.

المطلب الأول: تعاريف الميزان التجاري

1. مفهوم الصادرات والواردات :

لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد، أو بمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الاستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين.

وبعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقطوع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري.¹

2. مفهوم الميزان التجاري :

تعريف 1: يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية²، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

ويعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب

¹ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 150.
² عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 76.

الفصل الأول الإطار النظري

أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.¹

تعريف 2: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً.²

تعريف 3: الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى بـ "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.³

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من قسمين هما:⁴

1- الميزان التجاري السلعي: هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة)، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً ملموساً (التدفقات السلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

2- الميزان التجاري الخدمي: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضاً المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

² عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريح، الرياض، 1999، ص 543.

³ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة

الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان 2012، ص 96-97.

⁴ - بريس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 42.

الفصل الأول الإطار النظري

زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في¹:

***خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية أو بحرية أو جوية وفي الجانب المدين، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل.

***خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

***اتصالات:** تتمثل في خدمات البريد والاتصالات ، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن ، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

***السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح من غير المقيمين في

اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة اقامتهم ، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق ، ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والاستجمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن ، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

¹- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مننوري قسنطينة، دفعة 2004-2005، ص 7.

الفصل الأول الإطار النظري

***نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات

السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة النفقات الإدارية للمنظمات الدولية.

بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في

الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

***خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر

منها: نفقات الاعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها سعراً تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية يصاحب ذلك إرتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل (*) مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو يدوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك ما تحث حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.¹

يعبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 207.

الفصل الأول الإطار النظري

عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق وتطورات أنظمة الصرف لمواجهة تلك المتغيرات ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف وحركة التجارة الخارجية.

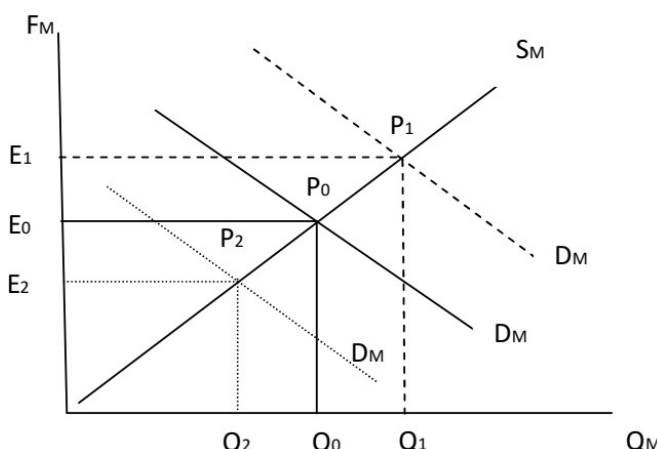
المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيضل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتخفف الكمية أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد

الخام¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ لعدي خليفة تطور التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط ، 2001-2002 ص 62

الشكل رقم 01: معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات.



المصدر: منشآت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف شركة ناسل لطباعة، مصر، 2006، ص 8

من خلال الشكل رقم 01 وبافتراض دالة عرض الواردات **SM** ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف، في حين دالة الطلب على الواردات **DM** فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M: تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M: تمثل سعر الوارد اتمن العملة الأجنبية.

ويوضح الشكل 1 أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح DM_1 وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح DM_2 وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من: Q_0 إلى Q_2 .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0, E_1, E_2 .

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي = (كمية الواردات) X (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)¹.

¹ - منشأة نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 09.

الفصل الأول الإطار النظري

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا ينتج باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعان تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.¹

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

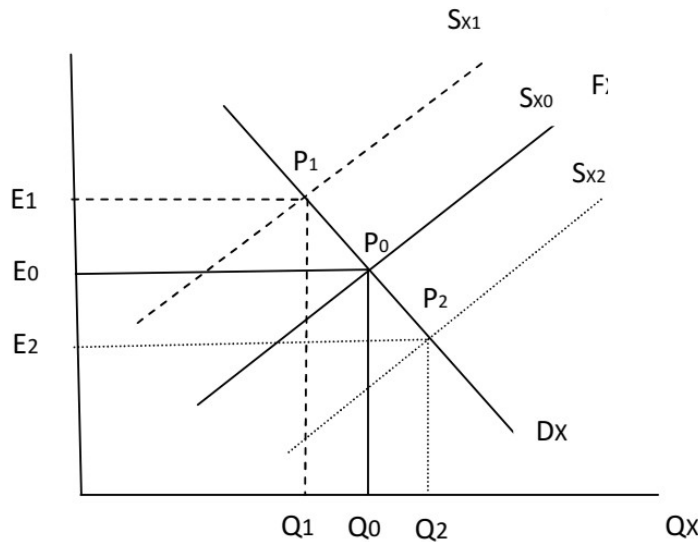
✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة.

أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفص أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتتخفص الأسعار.

و يتحدد سعر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 7.

الشكل رقم 02: معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات.



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 02 أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلاً) يتحدد بدالة طلب ثابتة DX لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات SX تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

QX تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

FX : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 التي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{X1} ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض لصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح X_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من: Q_0 إلى Q_2 فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_1, E_2, E_0 كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي = كمية الصادرات X سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية¹.

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة.²

¹نشأت نبيل الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 06.
²سعدون حسين فرحان، مرجع سبق ذكره، ص 06

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

يمكن توضيح أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري كما يلي:

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بمدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A، ويتعرض سعر الصرف الى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف الى الارتفاع والعكس بالعكس.

لنفرض الان ان هناك عجزا في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الاخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة والمدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن الى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج الى البلد A، واما أن تنخفض قيمة عملة البلد A. أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A الى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A.

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A الى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته الى الخارج بهذا يتناقص الخلل في الميزان التجاري للبلد A تناقصا تدريجيا ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية. وهنا تبدوا سياسة حرية سعر الصرف والية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن الى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن الى الميزان التجاري.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة الى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له اثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الافراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فان السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العمليات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى.

كما تلجأ هذه السلطات أحياناً إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى.³

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية هي سياسة حرية سعر الصرف. لنفرض مثلاً أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف العملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضاً إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية. في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمناً لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة.⁴

³ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 162 - 161
⁴ نفس المرجع السابق، ص 162.

المطلب الرابع: ظاهرة J-CURVE

عادة ما يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، ويختلف أثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجر بها عادة ما يتم تكيفها ببطء نظراً لتحركات سعر الصرف، ويعتقد العديد من الاقتصاديين بأن الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية (أو تخفيضها) ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة تدني قيمة العملة المحلية، فيتحسن الميزان التجاري وهذا ما يعرف بـ J-GURVE يقوم الشرح التقليدي لـ J-Curve على أساس كمية الصادرات المؤلفة من سلع التصدير X_Q وكمية المستوردات المؤلفة من سلع الاستيراد M_Q المستجيبة للتغيرات في سعر الصرف e ويمكن كتابة معادلة الميزان التجاري كالتالي:

$$CA = PX_Q - eP^*M_Q(1)$$

حيث أن P سعر وحدة الصادرات مقيمة بالعملة المحلية P^* سعر الوحدة المستوردة مقيمة بالعملة الأجنبية، و e سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وعلى فرض أن q سعر الصرف الحقيقي eP^*/P فزيادة سعر الصرف الحقيقي تعني زيادة سعر السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية، وتصبح منتجات الدول الأجنبية أقل رغبة لشرائها بالنسبة لمواطني الدولة المحلية، لذا تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات، وزيادة الدخل المحلي Y تؤدي إلى زيادة كمية الاستيراد، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بالدوال التالية:

$$X_Q = X_Q(q, Y^*), \quad \frac{\partial X_Q}{\partial q} > 0, \quad \frac{\partial X_Q}{\partial Y^*} > 0 \quad \dots\dots\dots 2$$

$$M_Q = M_Q(q, Y), \quad \frac{\partial M_Q}{\partial q} < 0, \quad \frac{\partial M_Q}{\partial Y} > 0 \quad \dots\dots\dots 3$$

نتيجة اختلاف سرعة أثر الحجم وأثر قيمة المستوردات، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يخفض الميزان التجاري في البداية نتيجة أثر قيم المستوردات ويرتفع نتيجة أثر الحجم.

في دراسة لـ Scott and Abdunasser 2004 تم التركيز على نسبة التجارة (قيم الصادرات بالنسبة لقيم المستوردات X/M) حيث يتم تعديل العلاقة حسب نسبة التجارة فتكتب المعادلة رقم (01) كما يلي:

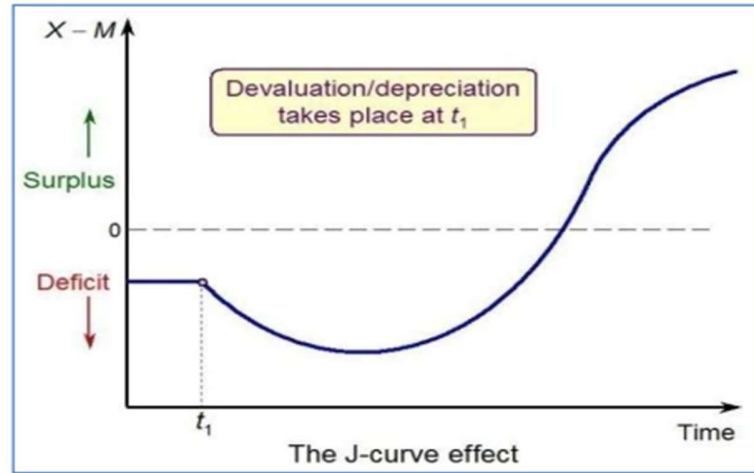
$$\frac{X}{M} = \frac{PX_Q}{eP^*M_Q} = \frac{CA}{q} \quad \dots\dots\dots 4$$

حيث أن CA نسبة كمية التجارة (X_0/M_0) و q هو سعر الصرف الحقيقي eP^*/P ، وكما أشير إليه سابقاً في المعادلة (2) و (3) فإن كمية الصادرات تزيد عندما تنخفض القيمة الحقيقية لسعر الصرف أو ارتفاع الدخل القومي الأجنبي، وكمية الصادرات تنخفض عند الانخفاض الحقيقي للعملة أو انخفاض الدخل القومي للدولة المحلية، وبالتالي فإن:

$$CA = CA(q, Y, Y^*), \quad \frac{\partial CA}{\partial q} > 0, \quad \frac{\partial CA}{\partial Y} < 0, \quad \frac{\partial CA}{\partial Y^*} > 0 \quad \dots\dots\dots 5$$

وكننتيجة لزيادة q يزيد البسط في الجزء الأخير من المعادلة فوراً، لكن أثر الحجم يكون بطيئاً وبالتالي يتوقع بعد تخفيض العملة أن نسبة التجارة X/M تتماشى مع سلوك "منحنى J" أخذاً الشكل J كما في الشكل 1

الشكل رقم 1: تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري J-Curve



المصدر: بسمية زيرار، 2013، دراسة أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، ص 104.

- بعد تخفيض العملة تنخفض نسبة التجارة بأقل من المستوى الذي كانت عليه في البداية.
- تعود نسبة التجارة إلى الارتفاع عموماً خلال الزمن إلى مستوى جديد في المدى طويل الأجل كأثر الحجم.
- تنتهي نسبة التجارة في الأجل الطويل عند مستوى أعلى من مستوى ما قبل التخفيض .

خلاصة الفصل

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة، والتي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول. و بمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة لها وكذا مفهوم الميزان التجاري وأهميته ، بالإضافة إلى تطرقنا لعلاقة سعر الصرف بالميزان التجاري الجزائري.

ننتقل إلى الدراسة القياسية التحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري اختبار ظاهرة -J- CURVE في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر تغير أسعار الصرف على
الميزان التجاري البيني لاختبار ظاهرة

للجزائر مع اهم شركائها J-GURVE

تمهيد

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام وسياسة سعر صرف، فخلال نظام بريتون وودز كان النظام المعمول به هو نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة. ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، وتم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 ومرة ثانية سنة 1994، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إصلاح النتائج السلبية للميزان وبذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها وبكل أنواعه لتسوية ميزانها التجاري و يهتم الباحث في مجالات القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية التي تساعدنا على الإلمام الجيد للظاهرة المدروسة، كما يتطلب في هذا المجال معرفة أدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تساهم في تصميم النموذج، وبعد تعرضنا ضمن الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لا سيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات والمتغيرات التي تحتويها ومعبرا عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. سنبنين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على رصيد الميزان التجاري والبحث عن أحسن نموذج من بين تلك المدروسة والتي قد تحاكي الواقع عن طريق برنامج Eviews . وتطرقنا في هذا الفصل الى دراسة قياسية لتغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر وقمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة وموقع إشكاليات البحث منها.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتطور أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر.

المبحث الثالث: عرض وتحليل أثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة J-CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين.

المبحث الأول : الدراسات السابقة وموقع إشكاليات البحث منها

المطلب الأول : الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

1-دراسةJudeوFidelis(2016) بعنوان: إثبات صحة فرضية J-Curve في كلا من المدى القصير والطويل في نيجيريا

استعانت الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية، بالإضافة إلى نموذج فترات الإبطاء الموزعة، وذلك بسبب أن تخفيض قيمة العملة لن يكون له تأثير آني، وإنما يأخذ بعين الاعتبار أثر التأخر، اعتمدت الدراسة على الفترة (1985-2015) وبعد استخدام فترات الإبطاء أظهرت النتائج تحقق فرضية J-Curve ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية تطبيق النظرية أي تخفيض قيمة العملة فقط إذا كانت الصادرات غير النفطية ومجمل الواردات هي أكبر من أو مساوية للواحد الصحيح، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع المنتجات ما عدا النفط.

2-دراسةGabriela(2015) بعنوان: التأثير الديناميكي لمؤشرات سعر الصرف الرومانية على التجارة الرومانية المتعلقة بمنتجات الغابات

حيث ركزت الدراسة على اختبار صحة فرضية منحني J، بمعنى هل يتحسن الميزان التجاري الروماني المرتكز على منتجات الغابات في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للفترة (1991-2013) وقد توصلت الدراسة إلى عدم تحقق ظاهرة J-Curve بالنسبة لتجارة المنتجات الغابية الرومانية، كما بين التحليل في المدى الطويل أن سعر الصرف هو غير معنوي في التأثير على الميزان التجاري.

3-دراسةGevorg(2015) بعنوان: تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لأرمينيا

استخدمت هذه الدراسة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وبيانات ربعية للفترة 2000-2013، كما استعانت الدراسة بدالة استجابة ردة الفعل من أجل تتبع استجابة الميزان التجاري للصدمات في سعر الصرف، وقد توصلت إلى إثبات صحة J-Curve للميزان التجاري الأرميني، كما توصلت إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين نسبة التجارة وسعر الصرف الحقيقي، وهذا يثبت أن التخفيض الحقيقي للعملة يتبعه تدهور أولي في الميزان التجاري بينما سيتحسن على المدى الطويل.

4-دراسةKurama et al(2015) بعنوان: دراسة مقارنة لميزان المدفوعات للهند وباكستان

حيث تناولت الدراسة التحقق من تأثير ثلاث معدلات؛ وهي معدل التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف الخارجي على ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى أن كلا من سعر الصرف ومعدل التضخم لهما تأثير موجب، بينما تؤثر معدلات الفائدة سلباً على ميزان المدفوعات في كلا من الدولتين.

5-دراسةAmin et al(2015) بعنوان: تأثير انحرافات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات الإيراني خلال الفترة 1976-2010

ومن أجل تقدير انحرافات سعر الصرف الحقيقي تم الاعتماد على النموذج القاعدي ل Edwards ، أما بالنسبة إلى متغيرات الدراسة فقد تم استخدام كل من سعر الصرف الحقيقي، دخل المحروقات، التكاليف

الحكومية في قطاع الخدمات، ومشتريات السلع غير قابلة للتبادل، تعريفات الاستيراد، نسبة التجارة، ومؤشر درجة الاعتماد الاقتصادي، وقد أشارت نتائج الدراسة أنه من بين أكثر المتغيرات التي تؤثر على انحرافات سعر الصرف هو متغير التكاليف، حيث يمكن أن يؤثر بشكل دائم على انحراف سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية، كما بينت نتائج الدراسة أن مؤشر انحراف سعر الصرف الحقيقي له تأثير سالب على ميزان المدفوعات الإيراني.

6-دراسة Emmanuel et al (2015) بعنوان: إيجاد أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في زمبابوي

وذلك باستخدام كلا من التكامل المشترك لـ Johansen-juselius ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، بالإضافة إلى تحليل دالة استجابة ردة الفعل، اعتمدت الدراسة على بيانات ربعية للفترة 1990 إلى 2005، وقد أظهرت النتائج أن تخفيض قيمة العملة هي فعالة في تحسين الميزان التجاري في المدى الطويل، وبينت بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي والفعال والميزان التجاري في المدى الطويل، وعليه أكدت الدراسة على أهمية متغير سعر الصرف الحقيقي كأداة لتصحيح الميزان التجاري، مما يؤكد صحة شرط مارشال-ليرنر من الناحية النظرية، وفي الأخير أثبتت الدراسة عدم تحقق J-Curve بالنسبة إلى زمبابوي.

7-دراسة Dan وMircea (2014) بعنوان: تحليل الوضعية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

في حالة ما إذا اختار تخفيض قيمة العملة من أجل الرفع من الصادرات، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات شهرية للفترة الممتدة من جانفي 1999 إلى ديسمبر 2013 باستخدام متغيرين هما الصادرات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار، وقد توصلت الدراسة إلى أن تخفيض اليورو ليس له تأثير على الصادرات، وعليه أثبتت الدراسة عدم تحقق تأثير.

8-دراسة Pavle وMirjana (2010) بعنوان: تخفيض سعر الصرف لتحسين الميزان التجاري على المدى الطويل في صربيا

بينما في المدى القصير يتحقق تأثير J-Curve وباستخدام كلا من Johansen ونموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive distributed lag approach تم التوصل إلى تقدير نفس العلاقة طويلة المدى وهي أن التخفيض يحسن الميزان التجاري. وتبعاً لكل من نموذج تصحيح الخطأ ودالة استجابة ردة الفعل؛ تم التأكيد على أن التخفيض يتبعه تدهور في الميزان التجاري أولاً، ثم بعد ذلك يتحسن؛ ومنه صحة J-GURVE.

حضي اختبار J باهتمام كبير من طرف الباحثين على مدى العقود الأربعة الأخيرة و كانت دراسة Magee (1973) من الأوائل التي اهتمت بمنحى J في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات شهرية من 1969 إلى 1973 حيث لم تنبث و لم تنفي وجود مرونة تساوي الواحد لكن أشارت الدراسة إلى وجود آثار ايجابية لتخفيض الدولار.

9-دراسة (1973 Magee) الخالية من أدبيات الأساليب القياسية

كان Junz and Rhomberg سنة (1973) أول من استخدم طريقة المربعات الصغرى التي كانت حديثة آنذاك للبرهنة على وجود اثر لتخفيض سعر الصرف من اجل زيادة الصادرات الصناعية في أهم 15 دولة متقدمة في المقابل جاءت دراسة Miles (1979) على النقيض من ذلك حيث ثم رفض منحني J باستخدام نموذج البيانات المقطعية المدمجة PLS باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1956 إلى 1972 في أكثر من 12 دولة متقدمة و نامية على السواء. في نفس العقد من السبعينات كانت الدراسات تقتصر على نماذج تقليدية تنحصر في طريقة المربعات الصغرى ولكن في عقد الثمانيات شاع استخدام السلاسل الزمنية واختبارات أكثر تقدما وكان Bahmani-Oskooee في 1989 من الأوائل الذين قاموا باختبار منحني J لتلك المنهجيات الحديثة اعتمادا على متغيرات فصلية خلال الفترة 1973-1980 وفي كل من اليونان والهند وكوريا وتايلاند حيث خلص إلى ثبات وجود اختبار منحني J في معظم الدول المدروسة.

10-دراسة Bahmani-Oskooee (2003) 'Arora', and Goswami بعنوان: اختبار منحني J بين الهند وأهم شركائها التجاريين

وخلص إلى وجود هذا المنحني للهند مع ايطاليا واليابان وألمانيا وأستراليا من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL).

11-دراسة Yousefi and Wirjanto سنة 2003 منحني J للدولار الأمريكي على 03 موازين التجارة الدول المصدرة للنفط

كون الأخير يسعر بالدولار الأمريكي واستنتجت نتائج الدراسة أن تقدير مجموع مرونة الطلب للصادرات والواردات في الأجل الطويل تتجاوز الواحد في كل من إيران وفنزويلا بينما هي اقل في السعودية. كما خلصت دراسة (Uz, I) (2010) إلى عدم مرونة الميزان التجاري في تركيا للأسعار وتفق مرونة الدخل على مرونة الأسعار في نفس النموذج لأهم الشركاء التجاريين لتركيا.

المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

1-دراسة سي محمد كمال: التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية دراسة لحالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013 و قامت هذه الدراسة بقياس اثر الكمي المتعلق بعمليتي الدولار والاورو على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدر من نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي والنفط خلال العقد الاخير ادت الى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار امام الاورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب ان هذا الاخير هو عملة ل " 50 من الواردات المتأتية من منطقة الاورو وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والنفط خلال العقد الأخير ادت الى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار امام الأورو وهذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام ادى بارتفاع كلفة الواردات كما ان انخفاض الدولار امام الاورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب ان هذا الاخير هو عملة ل 50 من الواردات المتأتية من

منطقة الأورو في مصر الشقيقة واعتمادا على نفس المنهجية خلال الفترة 1974 إلى 2014 توصلت أمينة حلمي 2015 على أن المغالاة في سعر الجنية المصري يؤثر سلبا على الميزان التجاري الكلي والغير البترولي في الأجلين القصير والطويل بنسب ما بين 1 و 1.9 %.

3-دراسة زيرار والزعبي وعوض، 2009 بعنوان: أثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان

التجاري الجزائري(1970-2004)

تناولت هذه الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2014) وقد تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلها والمستندة الى اختبار التكامل المشترك cointegration وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

* تتصف دالة الطلب الاجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على ان تخفيض العملة قد أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري.

*يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك الى ان معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية.

*الميزان التجاري غير المرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على ان تخفيض العملة له أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري.

4-دراسة زاهر عبد الحليم خضر بعنوان: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)

هدفت الدراسة الى ايضاح الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة (1994-2010) والنتائج القياسية التي تم الحصول عليها من النماذج القياسية المقدره وذلك باستخدام اسلوبين للقياس حيث اعتمد على الاسلوب الحديث لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة من خلال اسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لأنجل وجوهانسون و ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير الصيغة النهائية بالإضافة لأسلوب الانحدار الخطي البسيط وقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات والواردات.

5-دراسة بودري شريفة :أثر تقلبات اسعار الصرف الدولار والاورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة

التي خلصت الى ان زيادة الاستخدام العالمي للأورو بما فيه هيمنته على العلاقات التجارية الجزائرية تؤدي الى التوسع نحو الاورو على حساب الدولار باعتبار ان الاورو هي العملة الوحيدة التي تنافس الدولار بفعل وجود مقومات اقتصادية تؤهلها للدور العالمي في ظل معانات الدولار ومن ثم وجود تأثير سلبي على الاحتياطي الصرف الجزائري من الدولار وان ارتفاع الاورو يؤدي الى ارتفاع تكلفة الواردات مما يتوجب

التحول نحو توزيع الاستيراد الى مناطق دولارية وإعادة النظر في نظام الصرف بالتحول للارتباط بالأورو ومحاربة السوق الموازية لسعر الصرف وإعادة هيكلة وإدارة احتياطي الصرف.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

نلاحظ ان الدراسة التي أشرنا اليها مانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع اثر سعر الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة منحني J ، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه الشبه و الاختلاف فنلاحظ من حيث أوجه الشبه، ان اغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة سعر الصرف على الاقتصاد ككل نذكر منها دراسة زاهر عبد الحليم خضر، بودري شريفة.

ومنها ما كان أخص أكثر مثل أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان التجاري نذكر دراسة زيرار والزعبي وعوض، أما عن دراسة سي محمد كمال فقد توافقت مع دراستنا من حيث التركيز على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات الأدوات الإحصائية المطبقة، أما عن المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الإحصائي، وهذا ما اتبعته دراستنا الحالية.

أما عن أوجه الإخلاف، فأغلب الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة، وكذلك من حيث مكان الدراسة وكذلك تناول معظم الدراسات أثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري وليس على شقيه الصادرات والواردات.

وما يميز دراستنا الحالية التي تطرقنا فيها لاختبار ظاهرة منحني J في الفترة الممتدة من (1992-2017)

باختلاف حجم العينة على 28 دولة على عكس معظم الدراسات السابقة أعلاه والتي اعتمدت في دراستها من دولتين الى أربع، أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتطور أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث عرض تطورات كل من أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر، وذلك من خلال التطرق الى مختلف نظم سعر الصرف التي اتبعت منذ الاستقلال بالإضافة الى تحليل رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية لتطورات الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

1- نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987

ظلت الجزائر بعد الاستقلال تتعامل بالفرنك الفرنسي الذي ورثته من فرنسا والذي كان محددًا بـ 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب وهذا كله في إطار النظام النقدي لبروتن وودز الذي كان يقوم على أساس ربط عملات العالم بالذهب أو بالدولار وما كانت الجزائر آنذاك لتتقص من سيادتها في ظل غياب عملة تعبر عن سيادتها من جهة وهذا ما توجب إنشاء عملة وطنية حيث خرج الدينار الجزائري إلى حيز الوجود سنة 1964 والذي حافظ على نفس التكافؤ مع الذهب مقارنة بالفرنك الفرنسي بـ 180 غ من الذهب. بعد ظهور بواذر انتهاء نظام بروتن وودز تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي و من ثم لم يتبع الدينار الجزائري الفرنك الفرنسي عند تخفيضه في هذه الفترة رغم أن الدينار كان مرتبطًا بالفرنك الفرنسي، حيث حافظ الدينار على تفوق قيمته مقابل الفرنك الفرنسي حيث بقي سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1.15 = 01) أكثر من عقد من الزمن من 1970 إلى 1981. في منتصف السبعينات و بالضبط في سنة 1974 و بعد انهيار نظام بروتين وودز تثبتت الجزائر عملتها على أساس 14 سلة عملة دولية على أسعار معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، و من ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري مرجعا إداريا كوسيلة مالية ونقدية لبلوغ أهداف التنمية و من ثم تحديد سعر الصرف كان في إطار غير واقعي بالنسبة للنظرية المحددة لأسعار الصرف. استمر سعر الدينار الجزائري على هذا الثبات والاستقرار خلال مدة تفوق 20 سنة و كنتيجة عن تحديد تكلفة الدينار إداريا وليس اقتصاديا مع ظهور أزمة النفط في سنة 1986 إلى عمليات مراجعة واسعة لنظام سعر الصرف الدينار الجزائري.

2- مرحلة تخفيض الدينار الجزائري 1987-1994

إذا كانت المرحلة الأولى من نظام سعر الصرف الثابت تميزت بمرحلتين أولها ارتباط سعر الصرف الدينار بالفرنك الفرنسي منذ إنشائه إلى غاية ظهور المرحلة الثانية وهي مرحلة الارتباط بسلة من العملات وفي كلا المرحلتين كان تحديد سعر الصرف تحديدا إداريا أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1987 – 1994 فهي أيضا شهدت مرحلتين وهما مرحلة الانزلاق التدريجي ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

1-2- الانزلاق التدريجي :

امتدت هذه المرحلة من 1987 إلى مارس 1991 حيث انخفض الدينار الجزائري في هذه الفترة من 4.95 إلى 17.7 دج في مارس 1991 و بمعدل 103 % 12 كانخفاض على طول 3 سنوات من نهاية السنة 1987 إلى نهاية سنة 1990 و كانت هذه الانزلاقات على النحو التالي:

-نهاية 1987: 1 دولار = 4.93 دج.

-سنة 1989: 1 دولار = 8.032 دج.

- نوفمبر 1990: 1 دولار = 12.11 دج. تسريع عمليات الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات.

- فيفري 1991: 1 دولار = 16.59 دج. استمرار الانزلاق الربيع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية.

- مارس 1991: 1 دولار = 17.76 دج.

2-2- التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة 1994

إن الانزلاقات السابقة التي امتدت من 1987 إلى غاية 1994 هي إعلان صريح عن إطلاق مجلس النقد و الصرف على التحديد الإداري لسعر الصرف الدينار الجزائري و من ثم كان هناك ضرورة إلى تحقيق سعر صرف توازني من خلال تسلسل إجراءات التخفيض الدينار الجزائري بشكل تدريجي و رقابي و هذا تكاملا مع مجموعة الإصلاحات التي اتخذتها السلطات آنذاك و لكن سنة 1996 في سنة إبرام تعديل هيكلي للجزائر تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و القيم و أول مظاهر هذا الاتفاق هي تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% في 10-04-1991 و أصبح الدينار الجزائري في مستوى 36DZD=\$1 على أنه قبل هذا التاريخ اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبته 10% .

3-التعويم المدار لسعر الصرف في الجزائر

إن تخفيضات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 4.9 سنة 1987 إلى 36 دولار في 10 أبريل 1994 بمعدل انخفاض يتجاوز 600 % من قيمة في سنة 1987 كان نتيجة الارتفاع قيمة الدينار إبان نظام سعر الصرف الثابت مقابل الفرنك الفرنسي بعد إنشاء العملة الجزائرية سنة 1964 و إبان تثبيت سعر الصرف الدينار أمام سلة من العملات و هذا الارتفاع كان مرجعه إلى التحديد الإداري لسعر الصرف و ليس البعد الاقتصادي بالإضافة إلى أن سلسلة التخفيضات والانزلاقات كان ناجم عن توصيات المؤسسات الدولية من خلال تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 و إلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك الجزائر يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية و البنك المركزي كعارض للعملة الصعبة و يتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

سنتناول في هذا المطلب تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري وذلك خلال عدة فترات:

1. تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة (1992-2000) :

مع أواخر سنة 1990 كانت الصادرات الجزائرية أكبر من الواردات حيث بلغت الصادرات 11304 مليون دولار أما الواردات فقد بلغت 9684 مليون دولار أي أن هناك فائض في رصيد الميزان التجاري قدره 1620 مليون دولار وبقي هذا النمو والتطور مستمرا حتى سنة 1993، فقد بلغت قيمة الصادرات 10091 مليون دولار أما الواردات فقد بلغت 8789 مليون دولار أما رصيد الميزان التجاري فقد بلغ 1302 مليون دولار وفي سنة 1994 حقق الميزان التجاري عجزا قدره 1025- مليون دولار حيث انخفضت الصادرات الى 8340 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار النفط، أما الواردات ارتفعت الى 9365 مليون دولار أما في سنة 1995 فقد حقق الميزان التجاري عجزا طفيفا في المدى القصير لكنه تحسن في المدى الطويل وهذا راجع الى تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي حيث قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار سنة 1994 ومن المعلوم حسب النظرية الاقتصادية أن التخفيض يؤدي الى عجز في المدى القصير ثم يعود الى التحسن في المدى الطويل.

ومنذ سنة 1996 إلى غاية 2000 و الميزان التجاري في حالة فائض بسبب التطور المستمر للصادرات الجزائرية و التقليل من الواردات الجزائرية، ففي سنة 2000 عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا قدره 12858 مليون دولار بعدما كان 3358 مليون دولار سنة 1999. وهذا راجع أيضا لارتفاع أسعار النفط.

2. تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة (2001-2014) :

وفي سنة 2001 شهدت الصادرات الجزائرية تذبذبا مقارنة مع سنة 2000. ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لازال محققا فائضا و بمعدل تغطية محققا.

وبقيت الصادرات الجزائرية محققة أكبر عائد من الواردات الجزائرية وبنسب متفاوتة وخاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الجزائرية رقما قياسيا هو 79298 مليون دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط والتي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

وفي سنة 2010، 2009 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا قدره 45194، 57053 مليون دولار عمى التوالي مقارنة بسنة 2008.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية في هذه الفترة ارتفعت ب 39479، 39294، 40473 مليون دولار خلال 2008، 2009، 2010 على التوال مقارنة بالسنوات السابقة ومع ذلك فان رصيد الميزان التجاري لازال محافظا على الفائض وأما معدل التغطية محقق.

أما في سنة 2009 فنلاحظ أن الميزان التجاري حقق انخفاضا أو تراجع حيث بلغ 5900 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 39819 مليون دولار، وهذا التراجع راجع إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

أما خلال سنة 2010 فعاد الميزان التجاري إلى الارتفاع حيث وصل إلى 16580 مليون دولار مقارنة بسنة 2009 تغطية محقق ومقبول.

أما خلال سنة 2011 حقق فائضا بأزيد من 26.93 مليون دولار مقابل 16.58 مليون دولار في 2010 أي بارتفاع قدر بنسبة 62.46 % حيث بلغت الصادرات 73487 مليون دولار مقابل 57053 مليون دولار امريكي 2010 أي بارتفاع 28.63 % وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78% ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 الى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة تقدر 28.03 % و ذلك راجع أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات المحروقات ب 41.4% حيث انعكس التوجه الايجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 الى 155% في 2011 أما في سنة 2012 فقد حقق الميزان التجاري فائضا قدره 27.18 مليون دولار ويمكن ارجاع هذا الارتفاع الى الاستقرار النسب لتدفق الواردات و الصادرات، فهذه الاخيرة بلغت 73.98 مليون دولار أما الواردات فقد وصلت الى 46.80 مليون دولار أي بانخفاض طفيف قدره حوالي 0.94% وانتقل معدل التغطية الى 158% و في سنة 2013 حقق ايضا الميزان التجاري فائضا قدره 11.06 مليون دولار أي أنه تراجع بنسبة كبيرة جدا وهذا راجع الى انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت 65.917 مليون دولار وارتفاع الواردات التي وصلت قيمتها الى 54.852 مليون دولار وكذلك بالنسبة لمعدل التغطية فقد تراجع أيضا بنسبة كبيرة جدا لذات السبب، حققت الجزائر خلال سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 4,63 مليون دولار وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47% أما الواردات فقد بلغت قيمتها 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعام

2013.

ويوضح هذا المؤشر أن هذا زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة

المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها

تحررت إلى 108% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

الجدول رقم 01: تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للواردات (1992-

2014)

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1992	10838	8406	2432	128.93
1993	10091	8789	1302	114.81
1994	8340	9365	-1025	89.05
1995	10240	10761	-521	95.15
1996	13375	9098	4277	147.01
1997	13889	8687	5202	159.88
1998	10213	9403	810	107.91
1999	12522	9164	3358	136.64
2000	22031	9173	12858	240.17
2001	19132	9940	9192	192.47
2002	18825	12009	6816	156.75

181.85	11078	13534	24612	2003
175.24	13775	18308	32083	2004
221.48	24351	20044	44395	2005
254.53	33157	21456	54613	2006
217.7	32532	27631	60163	2007
200.86	39819	39479	79298	2008
115.02	5902	39292	45194	2009
140.96	16581	40472	57053	2010
140.96	16581	47247	73489	2011
158.07	27180	46801	73981	2012
120.17	11065	54852	65917	2013
108	6264	58330	62956	2014

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

المبحث الثالث: عرض وتحليل أثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري لاختبار ظاهرة J-CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين.

ان القيام بأية عملية لإحدى الظواهر الاقتصادية، ينبغي على كل باحث في هذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من البيانات -بيانات السلاسل الزمنية على وجه الخصوص في أي دراسة كانت، لابد من معالجتها جيدا (panel data) من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والاحصائية الجوهرية، وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها، والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، والى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

حيث TB_{ijt} هي نسبة صادرات الجزائر (الدولة i) لشريكها التجاري (البلد j) في الوقت t . GDP_i هو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (البلد المحلي i)، GDP_j هو الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (الدولة الشريكة j)، REX_{jt} هو سعر الصرف الثنائي بين الدينار و عملة الشريك. يتم تعريف سعر الصرف بهذه الطريقة ان الزيادة تمثل انخفاضاً لقيمة الدينار. ومن المتوقع أن β سوف يكون سلبى على افتراض أن زيادة الدخل في الجزائر ينتج عنه ارتفاع الطلب على الواردات.

وبالمثل، فإن زيادة دخل الشريك تزيد وبالتالي فإن الصادرات تعطي تقدير إيجابي ل γ ، ولتحقق ظاهرة منحني L يجب أن تكون L موجبة.

المطلب الأول: وصف بيانات ومتغيرات النموذج

استخدمت هذه الدراسة أربعة متغيرات اقتصادية، بحيث اعتمدت على متغيرين يعبران عن النمو الاقتصادي (GDP_i) معدل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري و GDP_j معدل الناتج المحلي الإجمالي للشريك الاقتصادي)، ومتغيرين كمؤشرين دالين على سعر الصرف والميزان التجاري (سعر الصرف REX ، الميزان التجاري TB_{ijt}).

أولاً- وصف بيانات النموذج:

ويتضح من بيانات البانل التي تحصلنا عليها بانها غير متوازنة "unbalanced panel"، حيث تسمى البيانات المستعملة في النموذج ب: بيانات بانل المتوازنة "balanced panel" عندما تكون عدد المشاهدات يساوي عدد السنوات لكل متغير، ولكن هذه البيانات غير متوازنة أي بيانات بانل غير متوازنة لان هناك بيانات للأرجنتين غير متوفرة (93-94) (2012-2015) والمغرب (1992-1995) (1997-2014) (2007-2010) (2014) وهولندا (2000) سنغافورا (2011).

كما يتضح ان بيانات البانل الطويلة "long panel"، ويمكن التمييز بين البيانات بانل "قصير او طويل"، بحيث ان البيانات القصيرة "Short panel" عندما يكون عدد وحدات المقطع العرضي او الفردي (N) أكبر من عدد الفترة الزمنية (السنوات T). اما البيانات طويلة "Short panel" فهذا عندما تكون T اكبر من

N. اذا نلاحظ ان بيانات الدراسة تعد قصيرة "Long panel" حيث ان عدد السنوات (T=25) اصغر من عدد الافراد (N= 28) وهذه من مميزات الدراسة ب: (Panel Data Model) لأنه بدل من دراسة 25 مشاهدة لسلسلة يصبح عدد المشاهدات يساوي: 25(مشاهدة) x 28 (الشركاء التجاريين) = 700 مشاهدة للسلسلة الواحدة.

ثانيا-وصف متغيرات النموذج

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تفسر تأثير سعر الصرف والميزان التجاري البيني الجزائري، وهذا قصد تحديد وتقييم طبيعة العلاقة الناتجة عن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري للجزائر مع اهم شركائها التجاريين، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

1-معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP :

الناتج المحلي الإجمالي، يطلق عليه اختصاراً GDP وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما. والناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة (سنة أشهر او سنة مثلاً)، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

ونقصد ب GDPi الناتج المحلي الإجمالي الجزائري و GDPj الناتج المحلي الإجمالي للشريك الاقتصادي.

2-سعر الصرف REX:(exchange rate)

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية، ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية، ويفيد حينها عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية¹.

3-الميزان التجاري TBij : (Balance of Trade)

يتم تعريف الميزان التجاري والذي يطلق عليه باللغة الإنجليزية المصطلح التجاري والاقتصادي Balance of Trade، بأنه الفرق في القيمة بين مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو المبيعات خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتم التعبير عنها بوحدة العملة الاقتصادية المستخدمة في بلد معين مثل الدولار الأمريكي وهي العملة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية أو الجنيه الاسترليني وهو العملة الأساسية المستخدمة في بريطانيا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى اليورو وهي عملة الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: تقدير النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج الملائم للدراسة، وبالتالي التوصل الى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين مؤشرات تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج كالتالي:

* نموذج الانحدار التجميعي

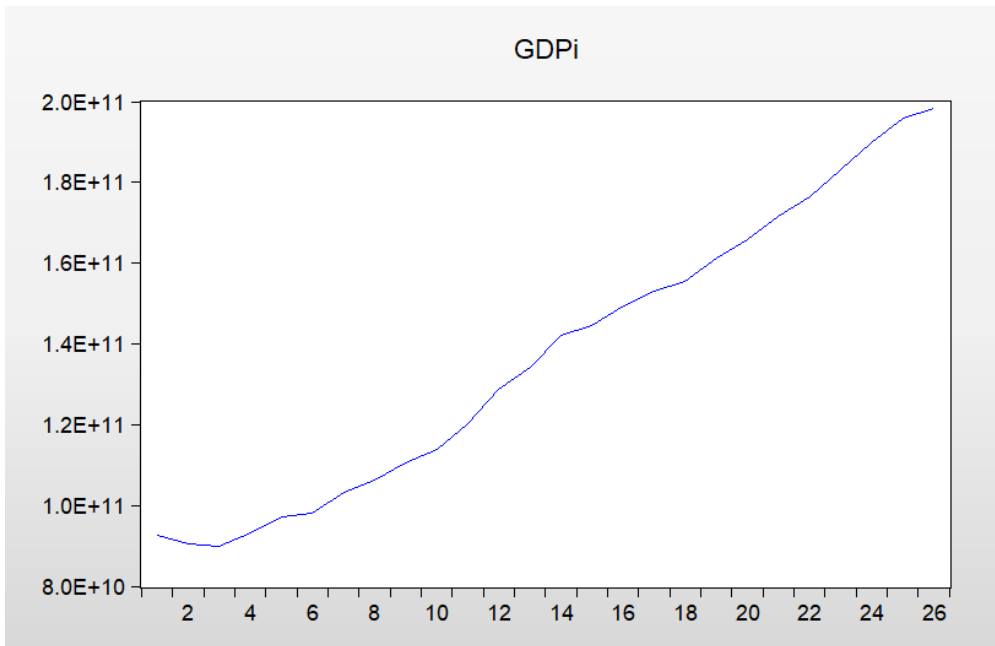
-1 <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/7/29>

* نموذج التأثيرات العشوائية

* نموذج التأثيرات الثابتة

أولاً: تقدير نماذج الآثار العشوائية والثابتة في المقاطع

الشكل رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر GDPi



المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج eviews

نلاحظ من خلال الشكل ان الناتج المحلي الإجمالي للجزائر عرف نموا خلال الفترة الزمنية 1992-2017 حيث شهدت تصاعدا نسبيا للناتج المحلي الإجمالي، ومنه فان السلسلة الزمنية لديها اتجاه عام.

أ- نموذج الانحدار التجميعي : ((Pooled Régression Model(PME))

يتضح من خلال الشكل رقم 01 أن جميع المتغيرات لديها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وموجبة ماعدا المتغير $DGDPI$ فهو سالب، بحيث أن قيمة (Prob) جميعها أقل من 0.05، أما المتغير C فقد كان غير معنوي وسالب، ورغم أن هذا النموذج تم توصيفه بشكل خاطئ، وهذا راجع أنه تم تجاهل أو التغاضي عن طبيعة البيانات (panel data).

الشكل رقم 04: تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: DTBIJ				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/27/20 Time: 14:26				
Sample: 1992 2017				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 28				
Total panel (unbalanced) observations: 696				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DREX	0.184794	0.038491	4.801017	0.0000
DGDPI	-0.362978	0.070043	-5.182187	0.0000
DGDPI	1.014534	0.358120	2.832946	0.0047
C	-16.18468	9.064334	-1.785534	0.0746
R-squared	0.075124	Mean dependent var		0.387936
Adjusted R-squared	0.071115	S.D. dependent var		2.520096
S.E. of regression	2.428835	Akaike info criterion		4.618431
Sum squared resid	4082.274	Schwarz criterion		4.644554
Log likelihood	-1603.214	Hannan-Quinn criter.		4.628532
F-statistic	18.73622	Durbin-Watson stat		0.735952
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج evIEWS

حيث من المستحيل أن تكون جميع الأسواق المالية لأهم الشركاء التجاريين للجزائر لديها نفس الخصائص، ففي هذا النموذج أن تكون جميع الأسواق للدول الشركاء لديها نفس الخصائص.

وللتمييز والتفضيل بين النموذج الأول (Pooled OLS) والنموذج الثاني (Fixed Effects) يتم اللجوء

$$F = \frac{(R^2 - R)/m}{(1 - R^2)/(n - k)} : \text{بحيث } f^1$$

حيث: R^2 و R_{ur}^2 معاملات تحديد في النموذج الأول والثاني.

m : هو عدد المعلمات المحذوفة من النموذج المقيد (30).

n : هو عدد المشاهدات (696).

K : هو رقم المعلمات المقدرة في الانحدار غير المقيد (3).

حيث يلخص جدول فيشر النتائج كما يلي:

الشكل رقم 05: اختبار فيشر لوجود اثار ثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	21.789687	(27,665)	0.0000
Cross-section Chi-square	441.100796	27	0.0000

من خلال الشكل أعلاه لفيشر لدينا prob (0.0000) اقل من 0.05 أي انها معنوية ولذلك نفضل النموذج الثابت.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة

الشكل رقم 06: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: DTBIJ				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/27/20 Time: 14:27				
Sample: 1992 2017				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 28				
Total panel (unbalanced) observations: 696				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DREX	-0.527914	0.393745	-1.340752	0.1805
DGDPJ	0.101301	0.467301	0.216779	0.8284
DGDPI	0.769541	0.493253	1.560134	0.1192
C	-20.63678	7.981810	-2.585476	0.0099
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.509270	Mean dependent var	0.387936	
Adjusted R-squared	0.487132	S.D. dependent var	2.520096	
S.E. of regression	1.804762	Akaike info criterion	4.062252	
Sum squared resid	2166.014	Schwarz criterion	4.264703	
Log likelihood	-1382.664	Hannan-Quinn criter.	4.140532	
F-statistic	23.00414	Durbin-Watson stat	1.388301	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج **eviews**

يتضح من الشكل ان جميع المتغيرات ليس لديها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha = 0.05$)، بحيث ان قيمة (prob) جميعها أكبر من 0.05.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية

الشكل رقم 07: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: DTBIJ				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 07/27/20 Time: 14:23				
Sample: 1992 2017				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 28				
Total panel (unbalanced) observations: 696				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DREX	0.107208	0.129871	0.825493	0.4094
DGDPJ	-0.424487	0.214579	-1.978233	0.0483
DGDPI	0.982785	0.329547	2.982227	0.0030
C	-13.33214	6.911682	-1.928928	0.0541
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			1.671157	0.4616
Idiosyncratic random			1.804762	0.5384
Weighted Statistics				
R-squared	0.014979	Mean dependent var		0.096483
Adjusted R-squared	0.010709	S.D. dependent var		1.826558
S.E. of regression	1.815434	Sum squared resid		2280.693
F-statistic	3.507742	Durbin-Watson stat		1.317363
Prob(F-statistic)	0.015093			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.065358	Mean dependent var		0.387936
Sum squared resid	4125.383	Durbin-Watson stat		0.728296

المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج eviews

في هذا النموذج تكون كل الأسواق المالية للشركاء التجاريين لديها ثابت مسحوبة بشكل عشوائي من المجتمع أكبر، وهي عبارة عن قيمة ثابت زائد قيمة عشوائية، في حين كانت الحالتين السابقتين الأولى لديها ثابت واحد لجميع الأسواق المالية والثانية كل سوق مالي لديه ثابت خاص به، ففي النموذج الثاني الثابت (Fixed Effects) يعد قيمة الثابت واحدة لا تتغير عبر الزمن وهي واحدة لكل سوق مالي ومختلفة عن الأسواق المالية الأخرى طوال الفترة الزمنية 1992 الى 2017. اما النموذج الثالث (Random Effects) فهي عبارة عن ثابت واحد لا يتغير ولجميع الأسواق المالية زائد متغير عشوائي.

ومن الشكل يتضح ان المتغيرين GDPi معنوي وموجب و GDPj معنوي وسالب عند $\alpha = 0.05$ ، بحيث أن قيمة (Prob) أقل من 0.05، ماعدا DREX غير معنوي موجب . وللتمييز والتفضيل بين النموذج الثاني (Fixed Effects) والنموذج الثالث (Random Effects)، يتم اللجوء الى اختبار (Hausman Test).

اختبار (Hausman Test):

يعد هذا الاختبار (Hausman Test) للتفضيل بين النموذج الثاني (Fixed Effects) والنموذج الثالث (Random Effects)، ومن خلال الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة، أي أخذ الصيغة التالية:

H0: ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية.

H1: ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة.

فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار (Hausman Test) وهذا لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت النماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراستنا.¹ ويمكن القول أن اختبار (Hausman Test) يستخدم لاختبار وجود علاقة ارتباطية بين التأثيرات الفردية (αi) والمتغيرات المستقلة (Xi) ويمكن كتابته كالآتي:²

$$H0 : E(\alpha_i | Xi) = 0 \dots\dots\dots (01)$$

$$H1 : E(\alpha_i | Xi) \neq 0 \dots\dots\dots (02)$$

الشكل رقم 08: اختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	9.841020	3	0.0200	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
DREX	-0.527914	0.107208	0.138168	0.0875
DGDPJ	0.101301	-0.424487	0.172326	0.2053
DGDPI	0.769541	0.982785	0.134697	0.5612

المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج Eviews

يتضح من الشكل الذي استخدم للمقارنة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي إلى أن قيمة الاختبار Hausman تقدر ب: 9.841020 وهي أكبر من قيمة الحرجة للتوزيع (x²) بدرجة حرية مساوية ل 3 ب: 7.815 وعند مستوى (α = 0.05) وهذا ما يثبت معنوية (Prob) "0.0200" أقل من 0.05، وهذا يعني أننا نرفض فرض العدم أي أن النموذج الأكثر ملائمة هو نموذج التأثيرات ثابتة (وجود ارتباط بين تأثيرات الدول والمتغيرات التفسيرية) وهي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول.

¹ - عبد الحفيظ خزان، مساهمة الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، دراسة مجموعة من الأسواق المالية الناشئة خلال الفترة 1990-2016، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2019، ص 239.

² Christophe HURLIN, «L'Econométrie des données de panel, modèle linéaires simples», Ecole Doctorale Edoctif (Séminaire)

د- تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التقديرات الثابتة

الجدول رقم 02: تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التقديرات الثابتة

المتغير التابع: DTBIJ لو غار يتم الميزان التجاري		
T=26 N=28 الفترة 1992-2017 مجموع المشاهدات لبيانات بانل : 696=26*28 مشاهدة		
المتغيرات	الإحصائية t-Statistic	الاحتمال (prob)
DREX	-1.340752	0.1805
DGDPJ	0.216779	0.8284
DGDPI	1.560134	0.1192
C	-2.585476	0.0099
R-squared	0.509270	
Adjusted R-squared	0.487132	
F-statistic	23.00414	
Prob (F-statistic)	0.000000	

المصدر: اعتمادا على الطالب باستخدام برنامج eviews

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادية كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية، فانطلاقا من هذه النتائج المبينة في الجدول رقم 01 يمكن القول بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مقبولة وذلك من خلال معامل الارتباط (R2: R-squared) 0.509270، هذا ما يدل على ان النتائج المحصل عليها هي جيدة، كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة الى ان اغلبية معاملات المتغيرات غير معنوية و اشارتها غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

تحليل نتائج الدراسة كالتالي:

* تظهر المعلمة (C) بانها معنوي ولديها أثر سالب على الميزان التجاري (DTBIJ)

* المتغير (REX) سعر الصرف: يظهر على انه غير معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وسلبى، أي ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين حيث ان كلما تغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير الميزان التجاري ب: 1.34-% وهذه نسبة قوية مقارنة بالنسب الأخرى.

* المتغير (GDPJ) الناتج المحلي الوطني للدولة الشريكة ويظهر على انها غير معنوية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) واشارتها موجبة، أي ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فكلما زاد عدد الدول الشركاء أدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الوطني ب: 0.21-%.

* المتغير (DGPI) الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يظهر غير معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) واشارتها موجبة، أي ان هناك علاقة طردية بين متغيرين، فكلما زاد الميزان التجاري بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي الوطني 1.56-%.

وأخيرًا إذا كان الاستهلاك للدينار زيادة في REX هو تحسين الميزان التجاري، وهو يجب أن تكون قيمة λ موجبة، ولهذا بسلبية λ فإن ظاهرة J-CURVE لم تتحقق في الجزائر.

بسبب عدم إمكانية تقدير النموذج الثابت لوجود التعدد الخطي وذلك راجع لاختلاف الاثار العشوائية والثابتة من دولة الى دولة أخرى.

ثانيا: تقدير نماذج الاثار العشوائية والثابتة عبر الزمن

أ-نموذج الانحدار التجميعي : ((Pooled Régression Model(PME))

الشكل رقم 09: تقدير نموذج الانحدار التجميعي عبر الزمن

Dependent Variable: DTBIJ
Method: Panel Least Squares
Date: 08/22/20 Time: 19:10
Sample: 1992 2017
Periods included: 26
Cross-sections included: 28
Total panel (unbalanced) observations: 696

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DREX	0.184794	0.038491	4.801017	0.0000
DGDPJ	-0.362978	0.070043	-5.182187	0.0000
DGDPI	1.014534	0.358120	2.832946	0.0047
C	-16.18468	9.064334	-1.785534	0.0746
R-squared	0.075124	Mean dependent var		0.387936
Adjusted R-squared	0.071115	S.D. dependent var		2.520096
S.E. of regression	2.428835	Akaike info criterion		4.618431
Sum squared resid	4082.274	Schwarz criterion		4.644554
Log likelihood	-1603.214	Hannan-Quinn criter.		4.628532
F-statistic	18.73622	Durbin-Watson stat		0.735952
Prob(F-statistic)	0.000000			

حيث من المستحيل أن تكون جميع الأسواق المالية لأهم الشركاء التجاريين للجزائر لديها نفس الخصائص، ففي هذا النموذج أن تكون جميع الأسواق للدول الشركاء لديها نفس الخصائص.

وللتمييز والتفضيل بين النموذج الأول (Pooled OLS) والنموذج الثاني (Fixed Effects) يتم اللجوء

$$F = \frac{(R^2 - R)/m}{(1 - R^2)/(n - k)} \quad (f) \text{بحيث:}$$

حيث: R^2 و R_{ur}^2 معاملات تحديد في النموذج الأول والثاني.

m: هو عدد المعلمات المحذوفة من النموذج المقيد (30).

n: هو عدد المشاهدات (696).

K: هو رقم المعلمات المقدرة في الانحدار غير المقيد (3).

حيث يلخص جدول فيشر النتائج كما يلي:

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	21.789687	(27,665)	0.0000
Cross-section Chi-square	441.100796	27	0.0000

من خلال الشكل أعلاه لفيشر لدينا prob (0.0000) اقل من 0.05 أي أنها معنوية ولذلك نفضل النموذج الثابت.

وتجدر الإشارة هنا الى ان النموذج الثابت لا يمكن تقديره لوجود التعدد الخطي.

ب- نموذج التأثيرات العشوائية عبر الزمن

الشكل رقم 10: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية عبر الزمن

Dependent Variable: DTBIJ					
Method: Panel EGLS (Period random effects)					
Date: 08/22/20 Time: 19:07					
Sample: 1992 2017					
Periods included: 26					
Cross-sections included: 28					
Total panel (unbalanced) observations: 696					
Swamy and Arora estimator of component variances					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
DREX	0.186646	0.037615	4.962053	0.0000	
DGDPJ	-0.365116	0.068465	-5.332918	0.0000	
DGDPI	0.992179	0.505825	1.961506	0.0502	
C	-15.55519	12.88245	-1.207472	0.2277	
Effects Specification				S.D.	Rho
Period random				0.486531	0.0403
Idiosyncratic random				2.372869	0.9597
Weighted Statistics					
R-squared	0.075424	Mean dependent var		0.266590	
Adjusted R-squared	0.071415	S.D. dependent var		2.466814	
S.E. of regression	2.377041	Sum squared resid		3910.025	
F-statistic	18.81694	Durbin-Watson stat		0.680609	
Prob(F-statistic)	0.000000				
Unweighted Statistics					
R-squared	0.075112	Mean dependent var		0.387936	
Sum squared resid	4082.328	Durbin-Watson stat		0.735944	

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادية كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية، فانطلاقاً من هذه النتائج المبينة في الجدول رقم 01 يمكن القول بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مقبولة، كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة الى ان اغلبية معلمات المتغيرات معنوية و اشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

تحليل نتائج الدراسة كالتالي:

* تظهر المعلمة (C) بانها غير معنوية ولديها أثر سالب على الميزان التجاري (DTBIJ)

* المتغير (REX) سعر الصرف: يظهر على انه معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وموجب، أي ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث ان كلما تغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير الميزان التجاري ب: 0.18%.

* المتغير (GDPJ) الناتج المحلي الوطني للدولة الشريكة ويظهر على انها معنوية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) واشارتها سالبة، أي ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، فكلما زاد عدد الدول الشركاء أدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الوطني ب: -0.36%.

* المتغير (DGPI) الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يظهر معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) واشارتها موجبة، أي ان هناك علاقة طردية بين متغيرين، فكلما زاد الميزان التجاري بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي الوطني 0.99%.

إذا زاد سعر صرف الدينار الجزائري يؤدي الى تحسين الميزان التجاري، علما أن قيمة λ موجبة، و بإيجابية λ فإن ظاهرة J-CURVE تتحقق في الجزائر.

بسبب عدم إمكانية تقدير النموذج الثابت لوجود التعدد الخطي وذلك راجع لاختلاف الاثار العشوائية والثابتة من سنة الى سنة.

خلاصة الفصل

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، وصولاً إلى صياغة نموذج قياسي لأثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وذلك باستخدام نظرية J-GURVE خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1992 إلى 2017.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي تخضع تسعيرتها لمنظمة الأوبك.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية لدراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري البيني، حيث أنه من خلال الفصل الأول تطرقنا الى الإطار النظري بين سعر الصرف والميزان التجاري.

ومن خلال الفصل الثاني تناولنا التحليل القياسي حيث قمنا بدراسة علاقة سعر الصرف على الميزان التجاري البيني وذلك خلال الفترة الممتدة من 1992 الى 2017.

وقد خالصنا الى النتائج الاتية: فيما يخص الجانب النظري

ان للسعر الصرف وظائف عدة ونظريات مفسرة له بالإضافة الى عدة أنواع، بينما الميزان التجاري له أهمية بالغة في رفع او خفض في اقتصاد البلد باستخدام نظرية J-GURVE.

اما فيما يخص الجانب التطبيقي

من خلال التقدير يتضح لنا أن معظم المعالم والنموذج معنويين، وانه توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات، وان سلاسل سعر الصرف والميزان التجاري مستقرة، بواقي النموذج مستقرة عند المستوى، وتوجد علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمستقل.

اختبار فرضيات الدراسة:

- لا يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل الى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات.

- لا يمكن للسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء الى إجراءات وسياسات تكميلية.

نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة مع عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب او عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.

- يتحدد سعر الصرف عن طريق نظام متبع من طرف السلطات النقدية للدولة.

- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات، بالإضافة الى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي.

توصيات والاقتراحات:

- يجب إعطاء أهمية بالغة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.

- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا انه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

قائمة المراجع

- باللغة العربية:

1. بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية، مذكرة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 03.
2. بمردان ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي، دراسة قياسية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 06.
3. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 103.
4. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 104.
5. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010، ص 67.
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان، 2001، ص 29.
7. عرفان تقي الحسيني، التمويل، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الثانية، 2002، ص 149-150.
8. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 129.
9. نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007، ص 125.
10. سعود جايد، مشكور العامدي، المالية الدولية، دار زهوان، عمان، 2008، ص 159-160.
11. محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 11.
12. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 122.
13. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 150.
14. عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 76.

- 15•لعبيدي خليفة، تطور التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2001-2002، ص62.
- 16•سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، العدد 31، العراق، 2009، ص07.
- 17•فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص234.
- 18•عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 543.
- 19•عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان 2012، ص 96-97.
- 20•عبد الحفيظ خزان، مساهمة الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، دراسة مجموعة من الأسواق المالية الناشئة خلال الفترة 1990-2016، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2019، ص239.

2-باللغة الأجنبية:

- 21Damodar Gujarati, Op Cit, 2012, P: 294
- Christophe HURLIN«L'Econométrie des données de panel»
) Ecole Doctorale Edoctif (Séminaire«modèlelinéaires simples»

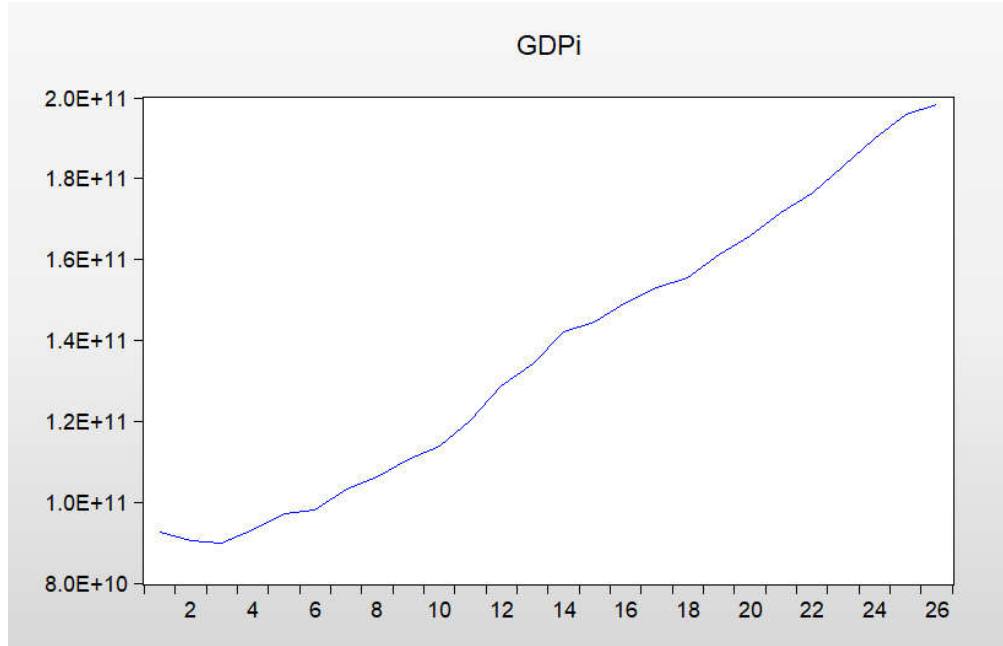
Site web

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/7/29/23>•

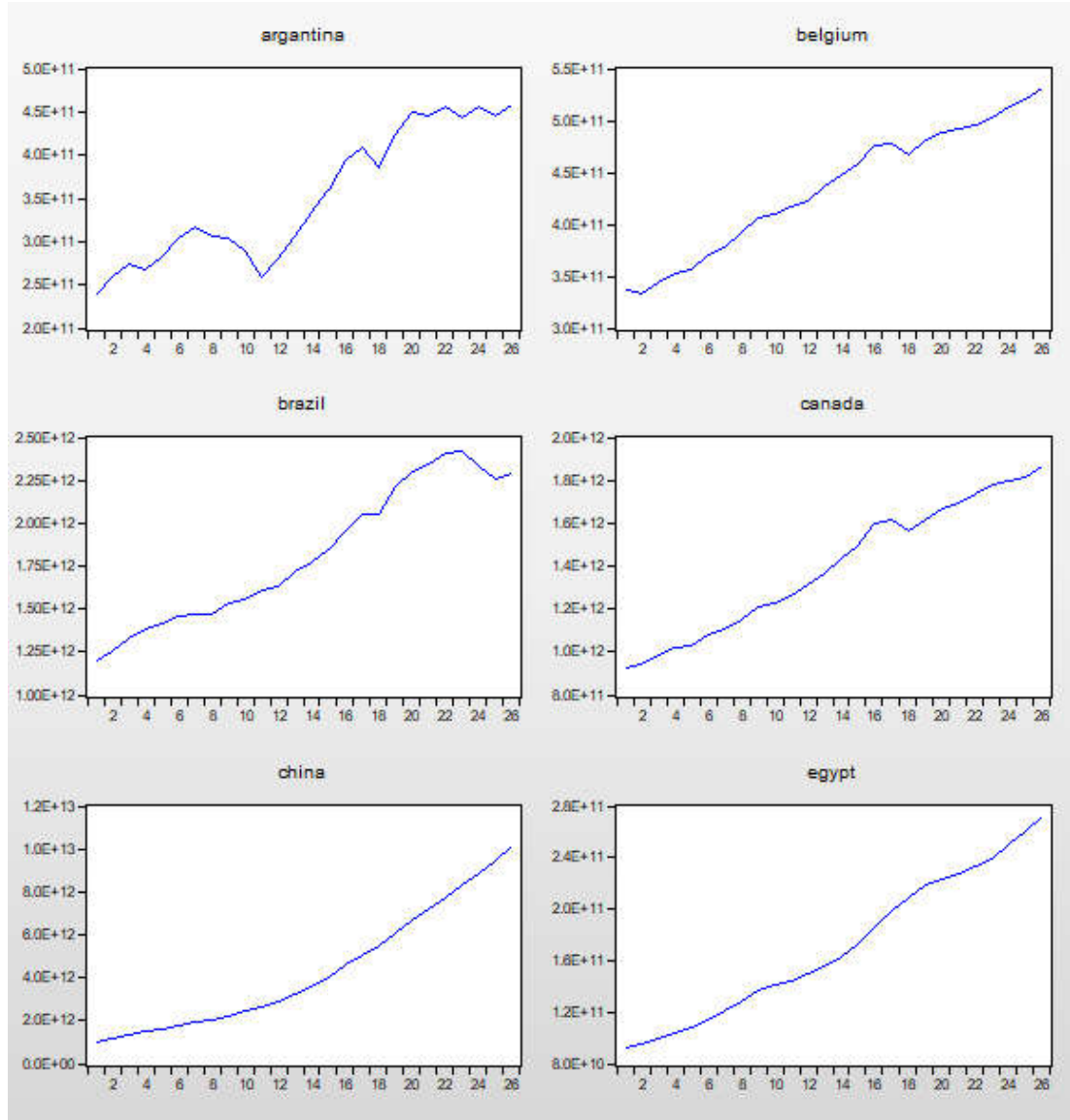


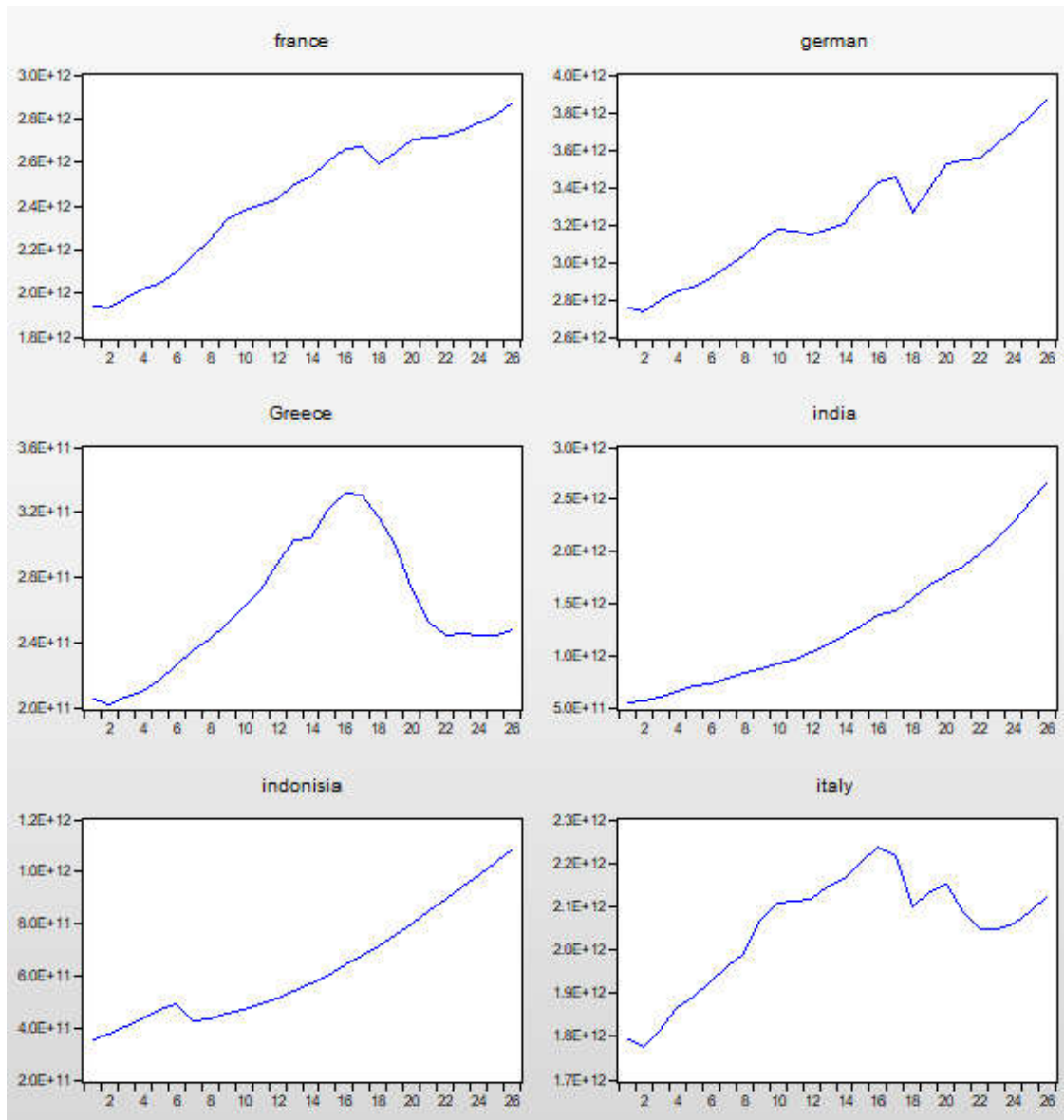
الملاحق

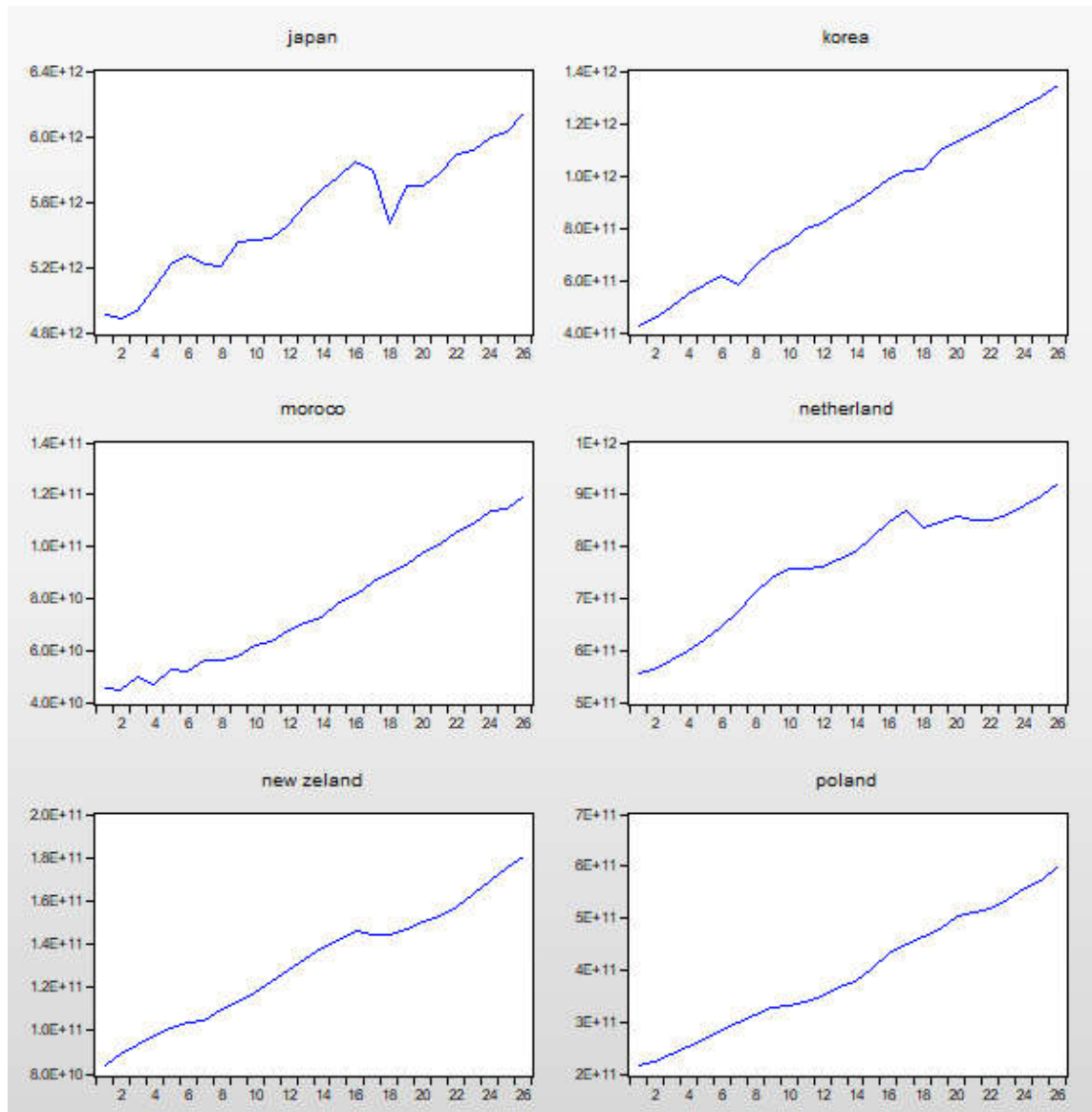
ملحق رقم (1): معطيات احصائية حول متغيرات الدراسة للفترة من 1992-2017

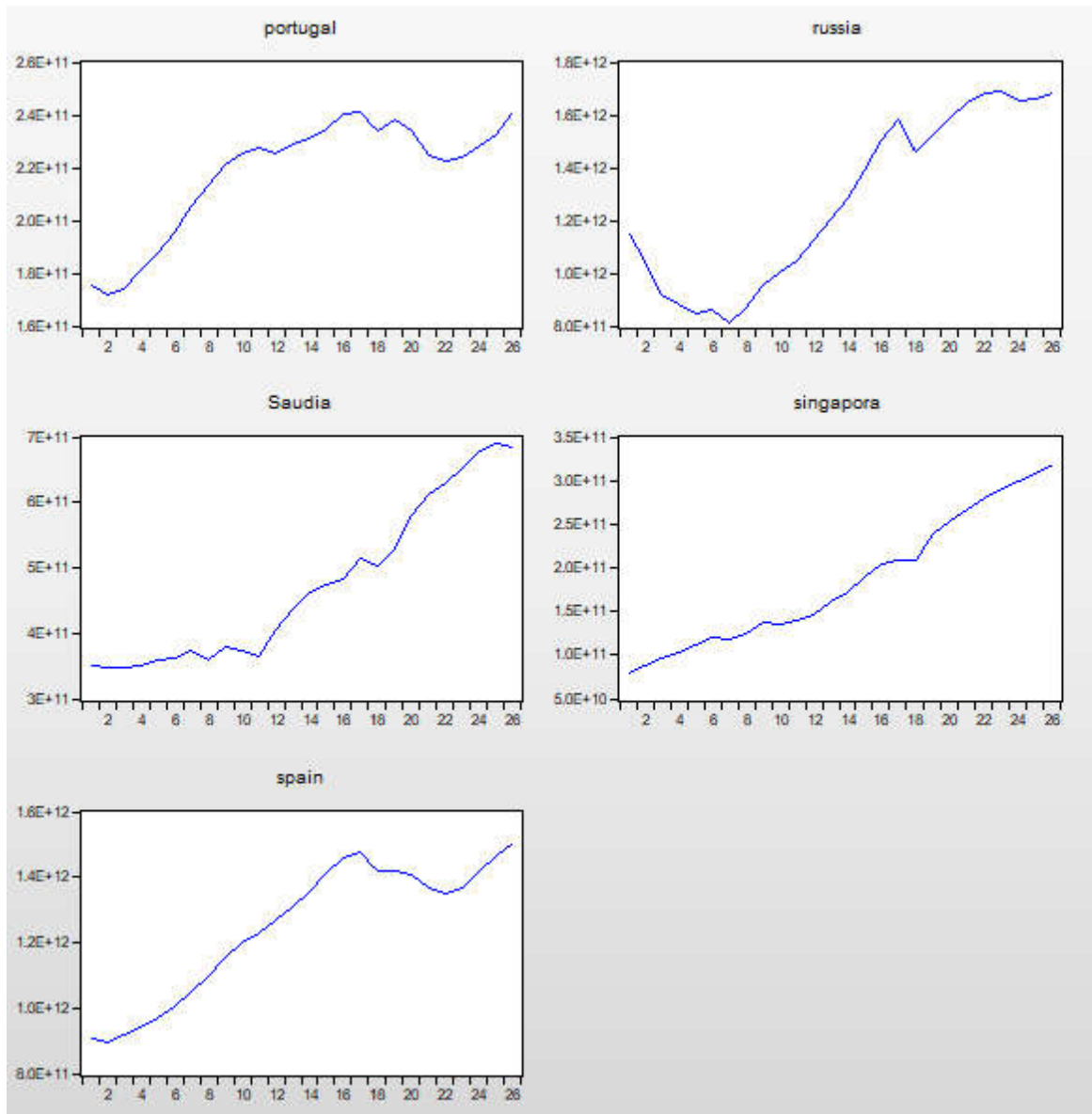


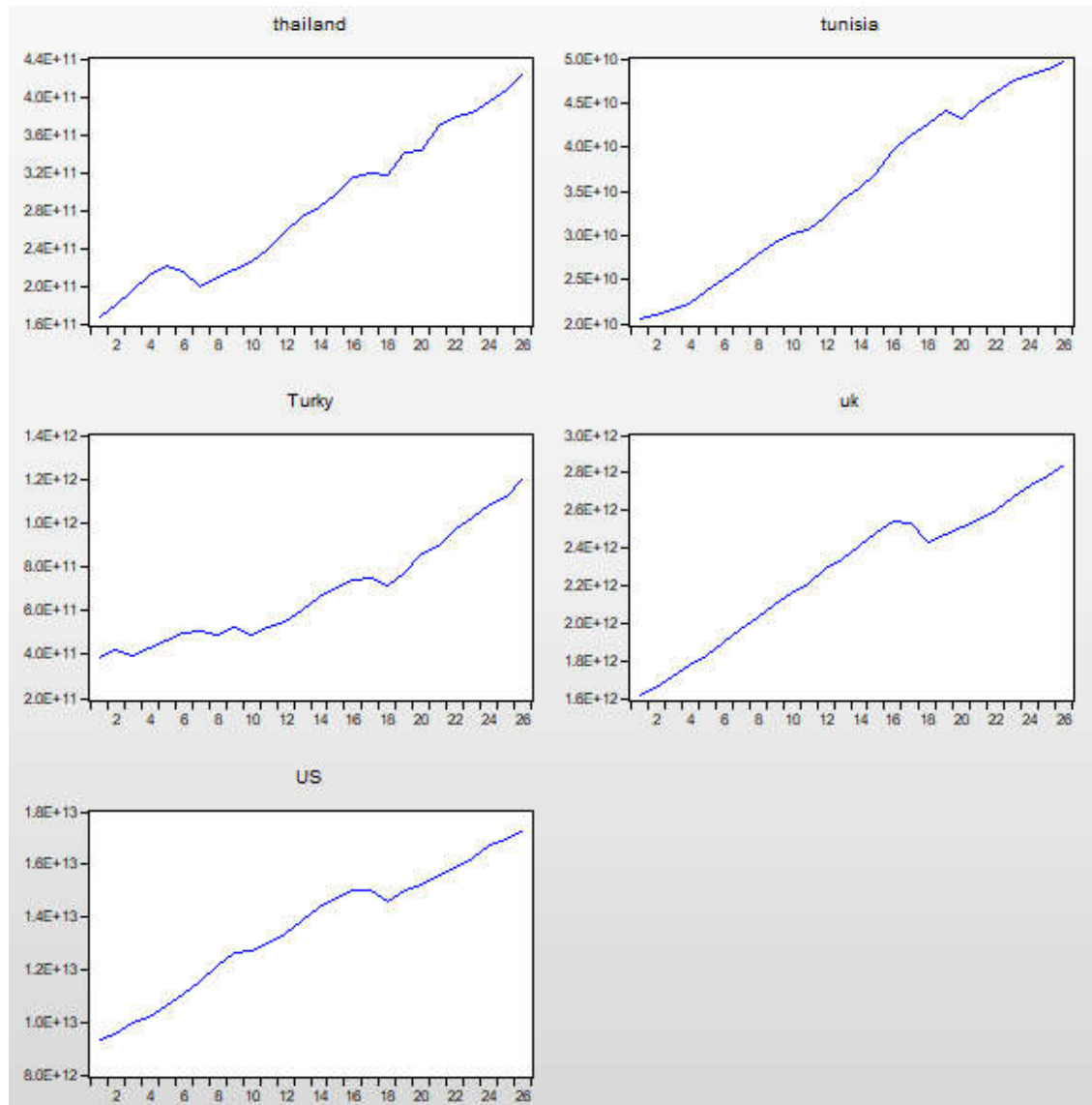
الملحق رقم (2): الرسم البياني لـ GDP











الملحق رقم 03: اختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.841020	3	0.0200

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
DREX	-0.527914	0.107208	0.138168	0.0875
DGDPJ	0.101301	-0.424487	0.172326	0.2053
DGDPI	0.769541	0.982785	0.134697	0.5612

الملحق رقم 04: اختبار فيشر لعدم وجود اثار ثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	21.789687	(27,665)	0.0000
Cross-section Chi-square	441.100796	27	0.0000

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: DTBIJ
Method: Panel Least Squares
Date: 08/22/20 Time: 12:18
Sample: 1992 2017
Periods included: 26
Cross-sections included: 28
Total panel (unbalanced) observations: 696

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DREX	0.184794	0.038491	4.801017	0.0000
DGDPJ	-0.362978	0.070043	-5.182187	0.0000
DGDPI	1.014534	0.358120	2.832946	0.0047
C	-16.18468	9.064334	-1.785534	0.0746
R-squared	0.075124	Mean dependent var		0.387936
Adjusted R-squared	0.071115	S.D. dependent var		2.520096
S.E. of regression	2.428835	Akaike info criterion		4.618431
Sum squared resid	4082.274	Schwarz criterion		4.644554
Log likelihood	-1603.214	Hannan-Quinn criter.		4.628532
F-statistic	18.73622	Durbin-Watson stat		0.735952
Prob(F-statistic)	0.000000			